



الحاكمة كاثيري هو كول

للنشر فوراً: 2021/10/27

الحاكمة هو كول توقع على تشريع يضمن إعادة تقسيم المقاطعات بطريقة عادلة وغير حزبية وغير تمييزية

التشريع (S.5160-B/A.229c) يتطلب إعادة تقسيم المقاطعات لاتباع إرشادات محددة تتطلب أن تكون الدوائر متساوية تقريباً في عدد السكان ومتجاورة وليس لصالح شاغلي المناصب أو الأحزاب

وقعت الحاكمة كاثيري هو كول اليوم علناً التشريع (S.5160-B/A.229c) الذي يعدل الفقرة 34 من قانون الحكم المحلي للبلديات لينص على أنه بغض النظر عن أي قانون محلي يتعارض مع ذلك، فإن إعادة تقسيم المقاطعات لأعضاء الهيئات التشريعية المحلية يخضع أولاً وقبل كل شيء لمتطلبات دستورية على مستوى الولاية والمتطلبات الفيدرالية لضمان العدل والإنصاف، وتعزيزاً لمبدأ "شخص واحد صوت واحد".

بعد قرار المحكمة عام 1991، كانت هناك جهود لتعديل المعايير التي يتم من خلالها رسم الخطوط التشريعية للمقاطعة. حاولت حكومات المقاطعات في كثير من الأحيان التلاعب بإعادة تقسيم الدوائر لصالح الحزب الحاكم. سيضمن مشروع القانون هذا وضع حد لهذه الممارسة، وتعزيز رسم خطوط عادلة وغير حزبية بناء على مبادئ توجيهية محددة تتفق مع الدستور. عند التوقيع على هذا القانون، يجب رسم الخطوط بطريقة تضمن:

- أن تكون المناطق متساوية في عدد السكان بقدر المستطاع عملياً.
- ألا يتم ترسيم الدوائر بقصد أو نتيجة إنكار تكافؤ الفرص للأقليات العرقية أو اللغوية للمشاركة في العملية السياسية.
- أن تتكون المقاطعات من أراضي متجاورة.
- ألا يتم ترسيم الدوائر لصالح شاغلي المناصب أو أي حزب أو مرشح معين.
- وضع نموذج لتعزيز الإدارة المنظمة والفعالة للانتخابات.

"نظراً لأن الجهات الفاعلة السيئة في جميع أنحاء البلاد تعمل على تقويض ثقة الجمهور في مؤسساتنا الانتخابية، فإن أهمية وجود قواعد واضحة وموحدة تحكم التمثيل السياسي لم تكن أكثر أهمية من أي وقت مضى"، قالت **الحاكمة هو كول**. "سيضمن هذا القانون أن تخضع ولايتنا بأكملها للقواعد المستمدة مباشرة من الدساتير الفيدرالية ودساتير الولايات ويضمن الحق في المشاركة المتساوية في عملياتنا السياسية."

في السنوات التي تلت تقديم مشروع القانون هذا في عام 2002، تطور الإجماع حول المعايير التي يجب أن تحكم إعادة تقسيم الدوائر. يُحدّث مشروع القانون هذا أحكام الفقرة 10(1)(a) (13) (a) من قانون الحكم المحلي للبلديات (MHRL)، ويطبق تلك الأحكام على المقاطعات المشمولة بالميثاق من خلال إضافة أحكام مماثلة إلى الفقرة 34 من قانون الحكم المحلي للبلديات، والذي يغطي المقاطعات المشمولة بالميثاق. كانت العديد من المعايير المدرجة في هذا القانون جزءاً من تعديل 2014 لدستور ولاية نيويورك، والذي طبق معايير إعادة تقسيم الدوائر على ترسيم الدوائر التشريعية في الكونغرس والولاية. من خلال إضافة هذه المعايير إلى قانون MHRL، فإنها ستطبق أيضاً على ترسيم الدوائر التشريعية للمقاطعات. ستوسع التغييرات المنصوص عليها في هذا القانون معايير التمثيل المقبولة عمومًا لجميع سكان نيويورك.

قال السيناتور جيمس سكوفيس: "بالنسبة للمقيمين في المقاطعات المستقلة مثل المقاطعات الثلاثة التي أمثلها، يعد هذا القانون خطوة مهمة نحو الحفاظ على إرادة الشعب من خلال توحيد كيفية إعادة ترسيم الدوائر التشريعية. أود أن أشكر عضو الجمعية التشريعية بولين على التزامها الراسخ بهذه القضية - وهي جهود في طور الإعداد على مدى عشر سنوات - وأشيد بالحاكمة لتوقيعها على هذا الإصلاح الهام في الوقت المناسب لعملية إعادة تقسيم الدوائر التي تجري مرة كل عقد من الزمن."

قالت عضو الجمعية التشريعية أمي بولين: "إن إعادة تقسيم الدوائر بصورة عادلة أمر أساسي للديمقراطية. من خلال مطالبة جميع المقاطعات في نيويورك باتباع المعايير المحددة لإعادة تقسيم تشريعية عادلة، يحافظ هذا القانون على المجتمعات ذات المصلحة كاملة، ويحمي حقوق التصويت للأقليات، ويمنح السكان ممثلاً واضحاً وفريداً للدفاع عنهم. شكراً لك أيها الحاكم هوكول على توقيع مشروع القرار الضروري هذا ليصبح قانوناً والذي طال الكفاح من أجل تشريعه. يمكن للناخبين في جميع أنحاء ولاية نيويورك الآن أن يطمئنوا بأن أصواتهم لن تتضاءل من خلال ترسيم دوائر تشريعية غير عادلة."

###

تتوفر أخبار إضافية على www.governor.ny.gov
ولاية نيويورك | الغرفة التنفيذية | press.office@exec.ny.gov | 518.474.8418